الحظائر الصناعية ودورها في تطوير المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الحظائر الصناعية برج بوعريريج–

Industrial Parks and Their Role in the Development of Startup Businesses -A Case Study of Industrial Parks in Bordj Bou Arreridj-

صهيب خبابة[1]*، كمال قاسمي[2]،

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، sohaib.khababa@univ-msila.dz

[2] الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) kamel.gasmi@univ -msila.dz

تاريخ الاستلام:2025 /09/18 تاريخ القبول: 2025 /11/14 تاريخ النشر : 2025 /12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الحظائر الصناعية في تطوير المؤسسات الناشئة في برج بوعريريج، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأطر التنظيمية والخدمات التي توفرها هذه الحظائر، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على مقابلة موجه لأصحاب اتخاذ القرار في المؤسسات الناشئة في هذه الحظائر.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج: المؤسسات الناشئة الواقعة داخل الحظائر الصناعية تقدم أداء أفضل من نظيراتها خارج هذه الحظائر من حيث النمو، القدرة على التوسع، التأقلم مع ظروف المؤسسات المنافسة، التكامل مع مدخلات ومخرجات المؤسسات الأخرى مما يوفر مزايا نسبية لهذه المؤسسات، تخفض التكاليف التشغيلية عن طريق الاستفادة من المزايا المقدمة من هذه الحظائر.

كلمات مفتاحية: الحظائر الصناعية،المؤسسات الناشئة، الحظائر الصناعية ببرج بوعريريج.

تصنيفاتJEL : L20، L52.

Abstract:

This study aims to understand the role of industrial parks in the development of startup businesses in Bordj Bou Arreridj, by highlighting the regulatory frameworks and services provided by these parks. The study relies on interviews with decision-makers in startup companies located within these parks.

The results revealed that startup businesses located within industrial parks perform better than their counterparts outside these parks in terms of growth, expansion capacity, adaptability to the conditions of competing businesses, and integration with the inputs and outputs of other businesses, providing these companies with competitive advantages. Additionally, operational costs are reduced through the benefits offered by these parks.

Keywords: Industrial Parks, Startup Businesses, Industrial Parks in Bordj Bou Arreridj.

. **JEL Classification Codes:** L20, L52

*المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

خلال العقدين الماضيين، اتجهت غالبية الدول النامية إلى اعتماد سياسات وبرامج صناعية نابعة من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تنوعت هذه السياسات بين نمطين رئيسيين: الأول يتمثل في خطط وبرامج مركزية تُدار وتُنفذ مباشرة من قبل الدولة ذات النظام الاقتصادي الموجه، والثاني يقتصر على توجيه طموحات المؤسسات العامة والخاصة بما يتماشى مع الأهداف التنموية الشاملة، وذلك في إطار الاقتصاد الحر. ويشمل هذا التوجيه تخصيص الميزانيات اللازمة للمؤسسات العمومية، واقتراح حوافز مناسبة للقطاع الخاص.

علاوة على ذلك، فإن منهجية التنمية الصناعية في كل دولة تتأثر بعوامل عدة، مثل نمط التصنيع المعتمد، وتوفر الموارد الطبيعية، وواقع سوق العمل، ومدى توفر اليد العاملة، إلى جانب وتيرة النمو الاقتصادي.

بالنظر إلى التجربة الجزائرية، فإن المتتبع لجهود الدولة في مجال التنمية الصناعية يلاحظ أن القطاع الصناعي اعتمد على سياسات متعددة، غير أنها أفضت إلى نشوء هيكل إنتاجي ضعيف. وقد ظلت هذه الصناعات، في الغالب، معتمدة بشكل كبير على الخارج فيما يخص المدخلات الإنتاجية، والمعدات، والخبرات، ما أدى إلى تعميق تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي.

1-1 **مشكلة الدراسة:** انطلاقاً من هذا الواقع، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

"ما هي الاستراتيجية المتبعة في مجال الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة؟"

2-1 **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها:

- تحقيق توزيع جغرافي متوازن للحظائر الصناعية، بما يسهم في توطين النشاط الصناعي عبر مختلف المناطق، تحقيقًا لهدف التوازن الجهوي، وذلك بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.
- دعم وتطوير الصناعات المحلية، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، بهدف توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، واستثمار الطاقات المحلية، وتحقيق توزيع أفضل لفرص العمل، والتقليص من الفوارق الجهوية، وتعزيز الاندماج بين مختلف الصناعات.
- تحليل كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في إنشاء الحظائر الصناعية، وتقييم آثارها المحتملة على البيئة والمجتمع.
- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يأخذ في الاعتبار الكفاءة في توزيع الموارد والعدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية.
- التركيز على المناطق الريفية كوسيلة للحد من ظاهرة النزوح نحو المدن، والتقليل من الفجوة التنموية بين الريف والحضر.

3-1 حدود الدراسة: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية سبعينيات القرن العشرين، والتي تمثل انطلاقة عملية توطين المناطق الصناعية في الجزائر، إلى نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021، وهي الفترة التي توفر فيها مصادر

الإحصاء الرسمية البيانات الضرورية (مثل الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة الصناعة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار).

لتحقيق هذه الأهداف المرجوة تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور؛ هي:

أولا: خصوصيات الاقتصاد الجزائري

ثانيا: الحظائر الصناعية في الجزائر

ثالثا: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة

رابعا: تقييم الإستراتيجية الجزائرية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

2- خصوصيات الاقتصاد الجزائري

تعيش الجزائر اليوم في سياق وطني ودولي يتسم بالتحولات السريعة وظهور آليات جديدة، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة التكيف والمواكبة بدل الانعزال. فهي تتواجد ضمن محيطين متداخلين: داخلي وخارجي.

2-1 المحيط الداخلي

يُعد الاقتصاد الجزائري من بين أهم اقتصاديات القارة الإفريقية بفضل عدة عوامل أساسية، أبرزها: (بكري، 1998، صفحة 100)

- وفرة الموارد الطبيعية والثروات المادية، لاسيما الطاقوية والمنجمية والمواد الأولية الحيوية.
- توفر طاقات بشرية وكفاءات علمية معتبرة.
- امتلاك قطاعات صناعية ذات وزن رغم حاجتها للتطوير.
- امتلاك بنية تحتية شاملة تشمل الموانئ والمطارات ووسائل النقل البرية.
- وجود مساحات زراعية واسعة.

رغم هذه المقومات، فإن تعدد الخيارات الاقتصادية وتناقضها أحيانا، إضافة إلى آثارها السلبية، أدى إلى بروز أوضاع جعلت الاقتصاد الوطني يتميز بخصائص تحدّ من قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أبرز سماته: (صالحي، 2002، صفحة 50)

أ- **اقتصاد ريعي:** يقوم على استغلال الثروة البترولية والغازية دون مراعاة محدودية الاحتياطات وضرورة استدامتها أو حسن توظيف عائداتها بشكل عادل وكفء. كما ترتكز السياسات الاقتصادية على تصدير المواد الأولية بدل تطوير الصناعات التحويلية، مما جعل الاقتصاد رهينا بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. وتكشف المؤشرات عن اعتماد مفرط على المحروقات، إذ تساهم بنسبة 35% من الناتج المحلي الخام، وتشكل 64% من الإيرادات العمومية (حوالي 720 مليار دينار جزائري)، فضلا عن تمثلها لحوالي 97% من إجمالي الصادرات (صالحي، 2002، صفحة 51).

ب- **اقتصاد يتسم بانتشار الفساد والسوق الموازية:** حيث أثرت هذه الظاهرة سلبا على النشاط الاقتصادي وأضعفت فعالية السياسات العمومية، كما عطّلت المنظومة القانونية والتنظيمية. وتشير التقديرات إلى أن

الاقتصاد غير الرسمي يمثل نحو 12% من الناتج الداخلي الخام غير النفطي (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) ويصل إلى 35% وفق وزارة التجارة.

2-2 المحيط الخارجي

يقصد به البيئة الدولية التي تتحرك ضمنها الجزائر، والتي تتميز بعدة عناصر أساسية:

- تأثيرات العولمة وما خلّفته من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية.
- ضرورة التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى.
- هيمنة القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ارتباط التعاون الاقتصادي بشروط ترتبط بالأمن والديمقراطية والعدالة. (خبابه, 2009).

3-2 خصوصيات القطاع الصناعي

يتسم القطاع الصناعي الجزائري بجملة من الخصائص، أهمها:

أ- **ضعف الإنتاج الصناعي:** إذ لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية 13% من الناتج المحلي الإجمالي، لتأتي في مراتب متأخرة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية والخدمات والتجارة.(عبدالمجيد, 2007)

ب- **تدنّي الأداء والإنتاجية:** إذ تعد الإنتاجية مؤشرا محوريا لقياس نتائج النشاط الاقتصادي، سواء من حيث كمية الإنتاج، القيمة المضافة، أو الأرباح. غير أن ضعفها في القطاع الصناعي يعكس محدودية كفاءته في استغلال الموارد. (إبراهيم, 2002 .p. 75 ,)

ج- **غياب القدرة التنافسية نتيجة الحماية:** نشأت الصناعة الجزائرية في ظل حماية شبه مطلقة، ما جعلها تقتصر على تلبية الطلب المحلي دون تطوير نوعية المنتجات أو تحسين جودتها، وهو ما انعكس سلبا على قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

د- **الاعتماد المفرط على السوق العالمية:** إذ زاد توجه الجزائر نحو الصناعات الثقيلة من حجم الواردات، خاصة المواد الأولية والتجهيزات والتكنولوجيا، مما جعل الصناعة المحلية مرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية وشروطها المجحفة.

هـ- **ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف النوعية:** مقارنة بالمنتجات المشابهة في الأسواق العالمية وحتى في بعض الدول النامية والعربية.

و- **التبعية التكنولوجية:** حيث تعتمد الصناعة بشكل كبير على التكنولوجيا المستوردة في مجالات الآلات والمعدات وطرق الإنتاج والعلاقات العمالية، إضافة إلى إدخال صناعات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

ز- **ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي:** إذ يستعمل القطاع الصناعي تكنولوجيا متقادمة تفتقر للمرونة في التكيف مع التغيرات أو في تنويع المنتجات، مما يعرقل قدرته على الاندماج في استراتيجية صناعية موجهة نحو التصدير.

ح- **تجزؤ العملية الصناعية**: يُنظر إلى الصناعة كعملية إنتاجية بحتة تهدف إلى تحقيق كميات معينة دون إيلاء الاهتمام الكافي لنوعية الإنتاج أو طرق تسويقه، مع ضعف الترابط بين الصناعات المختلفة وانفصالها عن منظومات الإعلام والتسويق.

3- الحظائر الصناعية في الجزائر

3-1 نشأة المناطق الصناعية بالجزائر

ظهرت المناطق الصناعية في الجزائر سنة 1973 بموجب القانون رقم 73/45 الصادر بتاريخ 1973/02/28، الذي نصّ على إنشاء لجنة استشارية مكلفة بتهيئة هذه المناطق. وقد حدد القانون شروط إنشاء 77 منطقة صناعية موزعة عبر الولايات والبلديات وعلى كامل التراب الوطني، كما تم تنظيم إدارتها بمقتضى المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03 . (بوجردة، 2006، الصفحات 12-18)

أ- **إدارة المناطق الصناعية** :يقصد بها – وفقا للمرسوم 84/55 – مرحلتين أساسيتين: التهيئة في البداية ثم التسيير لاحقا. وبالتالي، فإن إدارة المنطقة الصناعية تشمل عمليتي التهيئة والتسيير معا.

ب- **تهيئة المناطق الصناعية** :أوكلت مهمة التهيئة إلى عدة هيئات ومؤسسات، حسب طبيعة الأنشطة الموجودة:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم 82/02 بتاريخ 1983/03/09، عندما تتضمن المنطقة أنشطة ذات منفعة محلية أو وطنية متنوعة تابعة لوزارات مختلفة.
- مؤسسات اقتصادية تحدد كيفيات إنشائها بمرسوم، في حال كانت المنطقة تضم أنشطة ذات منفعة وطنية خاصة تحت وصاية سلطة واحدة.
- وحدات متخصصة تُنشأ بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها، إذا كانت المنطقة الصناعية تحتوي على أنشطة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتتحمل هذه الأجهزة مسؤولية أساسية تتمثل في ضمان الحصول على العقارات اللازمة والتصرف فيها لصالح المشاريع الصناعية، مع إمكانية تعديل البرامج بما يتوافق مع تطور حجم النشاط الصناعي. كما يقع على عاتقها تهيئة البنية التحتية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الأمثل للعقار.

ج- **تسيير المناطق الصناعية** :أسند المرسوم رقم 56/84 مهمة التسيير إلى مؤسسات اقتصادية تُنشأ وفق كيفيات محددة **بمرسوم**. وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات تسيير مؤقتة في انتظار تحديد الإطار القانوني النهائي، ومن أبرزها: (بوجردة، 2006، صفحة 19)

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية.(CNERU)
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية.(EGZI)

وتتمثل مهام هذه الأجهزة في امتلاك العقارات المكونة للمناطق الصناعية (سواء تابعة للدولة أو للخواص) وإعادة التنازل عنها للمستثمرين وفق عقود موثقة ومشهرة، إضافة إلى إنجاز أشغال التهيئة والتجزئة. كما تقوم

بترميم الهياكل القاعدية عند الحاجة، بينما تتحمل المؤسسات المختصة أشغال التموين بالكهرباء والغاز والمياه بالتنسيق مع مؤسسة التسيير.

2-3 أهم الحظائر الصناعية في الجزائر

تضم الجزائر 77 منطقة صناعية موزعة على كامل التراب الوطني، من أبرزها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي (الشلف)، وعين ميلة (أم البواقي)، وأريس وجرمة (باتنة)، وأقبو (بجاية)، وسيدي خالد (البويرة)، وواد السمار بالحراش (الجزائر العاصمة)، والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج... وغيرها.

غير أنّ هذه المناطق عرفت حالة من الركود أثّرت سلبا على الأداء الاقتصادي، مما دفع السلطات إلى اتخاذ عدة إجراءات لإعادة بعثها وتنشيطها:

أ- **إعادة تأهيل المناطق الصناعية** :يعد هذا المشروع وطنيا يندرج ضمن البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، الذي بدأ تنفيذه في أوت 2005. وقد خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 7.2 مليار دج لفائدة المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر مختلف الولايات، بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتحسين أساليب التسيير. ومنذ انطلاق البرنامج سنة 1999، تم تخصيص ما قيمته 28 مليار دج (ما يعادل 280 مليون أورو) لإعادة التأهيل، حيث أنجزت 130 عملية وانتهت 40 أخرى (خيرالدين، 2010، الصفحات 20-21). وتشمل الأشغال المنجزة: تهيئة الطرقات والإنارة الخارجية، ربط شبكة المياه الصناعية، توصيل الكهرباء والغاز والهاتف، فضلا عن إنشاء جدران وأبراج مراقبة.

ب- **المناطق الصناعية المدمجة** :تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم تنافسية الفروع الصناعية في الولايات، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى البنية التحتية المنجزة أو التي قيد الإنجاز. واعتمد في اختيارها على عدة مؤشرات، منها:

- النشاط الاقتصادي والصناعي وتمركزه.
- القدرة على التصدير.
- درجة تأهيل البنية التحتية ومدى استفادتها من المشاريع الكبرى.
- وجود جامعات ومؤسسات بحث علمي.
- كثافة المؤسسات الاقتصادية وموقعها الجغرافي.
- تنافسية المنتجات ومستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- توفر الخدمات العامة والمؤسسات المالية.
- الموقع الاستراتيجي وسهولة النقل والقرب من الأسواق.

3-3 البرنامج الوطني الاستشرافي للحظائر الصناعية(2012-2017)

بعد إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، تبنت الجزائر مقاربة جديدة تجاه المناطق الصناعية، حيث انتقلت من نموذج "المناطق المدمجة" إلى إنشاء "مناطق صناعية جديدة". وجاء هذا البرنامج في إطار التعاون وتبادل الخبرات مع بلدان المتوسط، على غرار ألمانيا، وتم اعتماده في أفريل 2012 .(Ministere de l'industrie, 2011)

4-3 خلفية إعداد البرنامج :استند البرنامج إلى عدة معطيات :(ministère de l'industrie, 2012, p. 03)

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) بخصوص المواقع المقترحة من طرف الولاة سنة 2011.
- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.
- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين (2011/03/06) التي أنشأت لجنة وزارية مشتركة لدراسة قائمة المناطق الصناعية الجديدة.
- القرار الوزاري المشترك الذي نصّ على إنشاء 36 منطقة صناعية جديدة.
- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها 51 بتاريخ 2011/04/19.
- توسيع البرنامج ليشمل 39 منطقة صناعية جديدة، مع مراجعة الوسائل المادية والمالية.
- إضافة 3 مناطق جديدة بموجب أمر حكومي، ليصبح العدد الإجمالي 42 منطقة صناعية.

5-3 الأهداف الاستراتيجية :يرمي البرنامج إلى تحقيق عدة غايات (Ministere de l'industrie، 2011، صفحة 15):

- دعم الاستثمار وتعزيز النمو الصناعي.
- إزالة العوائق العقارية أمام الاستثمار الصناعي.
- وضع مخطط جديد لتهيئة الإقليم.
- رفع مردودية البنى التحتية.

الجدول رقم 01: معايير اختيار الحظيرة الصناعية

الرقم	المعيار	النسبة
1	النظام العمراني	10%
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية (المسافة بالكيلومتر عن: المدينة – الأحياء – البلدية)	15%
3	المساحة	15%
4	الملاحق	20%
5	الهياكل والطرقات	15%
6	الخدمات والأنشطة الملحقة	5%
7	التأثيرات البيئية	5%
8	اقتصاد المعرفة	5%
9	النسيج الصناعي	10%
المجموع		100%

SOURCE : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012 p07

الجدول رقم(02): المواقع الجغرافية للمناطق الصناعية الجديدة

الجهـــة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة (هكتار)
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1)-بويرة(1)-مدية (1)- تيزي وزو(2)-بجاية (2)-الشلف(2)-عين دفلة (1)-البليدة، الجزائر، تيبازة(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1)- قسنطينة (2)- سكيكدة(2)-جيجل (1)-ميلة (1)- سوق هراس (1)- الطارف(1)-قالمة(1).	9	2394
	شمال غرب	وهران (1)- تلمسان (1)-مستغانم (1)- عين تموشنت (1)- غليزان (1)- سيدي بلعباس(2)-معسكر(1)	8	1517
		27		5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1)- الأغواط، المسيلة (1)	2	478
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1)- باتنة (1)- برج بوعريريج(2)- خنشلة (1)- أم البواقي، تبسة (1)	4	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2)- سعيدة (1)-تسمسيلت ، البيض ، النعامة (1)	4	896
		10		2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار(1)-تندوف ، أدرار(1)	2	402
	الجنوب الشرقي	غرداية (1)-بسكرة (1)- الوادي ، ورقلة (1)	3	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ، إليزي	00	
		05		1202
		المجموع 42		9572

Source : ***LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES*** – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012 p 09.

أ -الجانب التشريعي:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بإنشاء المناطق الصناعية.
- إصدار مختلف النصوص والقرارات التنظيمية التي تحدد الحاجة العامة لهذه المناطق.

ب -الجانب المالي:

- إعداد الدراسات المالية الخاصة بالبرنامج.
- وضع المخطط التقديري للتمويل.
- توقيع اتفاق مع الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للحصول على قروض طويلة الأجل.
- إبرام اتفاقيات قروض تخص كل منطقة على حدة أثناء مراحل الإنجاز.

ج- الجانب التنفيذي:

- الانتهاء من اختيار المواقع المناسبة.
- جمع الوثائق الأساسية مثل الخرائط والمخططات والدراسات التقنية.

- مراسلة السلطات المحلية لتخصيص المواقع المختارة.
- تكليف مكاتب الدراسات وبدء مختلف مراحل التحضير.
- إجراء اتصالات أولية مع المؤسسات العمومية المكلفة بالإنجاز.

4- تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

سنتناول أهم مجالات التدخل: (Environnement، 1997)

4-1التلوث المائي:

تتمثل الجهود المبذولة في إعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب وشبكات التطهير، بما يشمل عشرة مدن يفوق عدد سكانها مليوني نسمة، إضافة إلى إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية. كما تم إطلاق مبادرات للتعاون مع الدول الأوروبية لتحسين إدارة الموارد المائية.

4-2 التلوث الجوي:

تُعد السيارات، الصناعة، وحرق النفايات أبرز مصادر تلوث الهواء في الجزائر. وقد اتُخذت عدة تدابير للحد من هذا المشكل، منها:

- التوجه نحو أنواع وقود أقل تلوثًا.
- إدخال غاز البترول المميع كبديل، حيث تم تحويل حوالي 40.000 سيارة لهذا الوقود.
- إنشاء 160 محطة للتزود بالغاز المميع، إضافة إلى مصنع وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.
- تخصيص استثمارات في مصانع الإسمنت والأميانت-إسمنت لتجديد تجهيزات مكافحة التلوث.
- استثمار سوناطراك 272 مليون دولار للتقليل من انبعاثات الغازات، تنفيذًا لالتزاماتها ضمن الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وبروتوكول مونتريال.
- إعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وتنفيذ نحو 30 مشروعًا للتخلص من المواد المضرة بها، مع تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير.

4-3 النفايات الحضرية والصناعية:

رغم أن عملية جمع النفايات الحضرية مقبولة إلى حد ما، إلا أن التخلص منها يتم غالبًا في مزابل عشوائية غير مراقبة، ما يشكل خطرًا على البيئة. وقد رصدت بعض الاستثمارات في كبريات المدن للتقليل من آثار النفايات، كما تم إطلاق برنامج لتحديث نظام الجمع والإخلاء بتمويل قدره 26 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية بولاية الجزائر.

4-4 -تلوث البحروالمناطق الساحلية:

بادرت الجزائر بالتعاون مع برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط إلى وضع مخطط للتهيئة الساحلية، وبدأ المشروع بدراسة أولية خاصة بساحل العاصمة. وقدرت كلفة تنظيف أوحال الموانئ الرئيسية بحوالي 3.600 مليون دينار.

5-4 -الغابات والسهوب:

تركز الاستراتيجية على تبني تقنيات زراعية مقبولة من طرف الفلاحين ومراعية للبيئة، مع إعادة تأهيل نحو 3 ملايين هكتار من السهوب. كما أُعطيت الأولوية لمكافحة انجراف التربة، إلى جانب تنفيذ عمليات لمكافحة الجراد الصحراوي عبر رش 1400 هكتار بمبيدات بيولوجية أثبتت فعاليتها، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

6-4 التربية والتحسيس البيئي:

ترتكز السياسة البيئية الناجحة على نشر الوعي البيئي، ولهذا أُدرجت دروس التربية البيئية في الطورين الابتدائي والمتوسط، وأُعد كتاب مدرسي خاص بالمادة. كما أُنشئت برامج إذاعية وتلفزيونية متخصصة، وتساهم الصحافة المكتوبة في نشر ثقافة بيئية.

- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

خصصت وزارة المالية غلافًا ماليًا قدره 36.5 مليار دينار في إطار برنامج دعم النمو وتهيئة الإقليم، لتمويل مشاريع متعددة منها:

- حماية الساحل.
- حماية التنوع البيولوجي.
- مشاريع خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.
- مشاريع توفير مياه الشرب.
- تحسين المحيط الحضري.
- إعادة تهيئة شبكات صرف النفايات المنزلية.

كما تضمن برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء 600 ألف مؤسسة في أفق 2020، لتوفير ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع التركيز على الجودة والإنتاجية، وتوجيه بعض الفروع الإنتاجية نحو التنافسية

الدولية، وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، تم إنجاز أكثر من 10 مراكز لردم النفايات في كبريات المدن، إضافة إلى:

- تشخيص الوحدات الملوثة لنقلها من مواقعها.
- وضع أجهزة لمراقبة الهواء.
- إنجاز الحظيرة الطبيعية "دنيا" (200 هكتار بين الجزائر العاصمة وسيدي عبد الله).
- إعداد مخطط تهيئة للشواطئ ضمن مخطط عمل البحر الأبيض المتوسط.
- تسجيل 26 موقعًا رطبًا مهمًا دوليًا ضمن اتفاقية رامسار.

كما أُطلقت مشاريع للتنمية المستدامة في عدة مناطق مثل: غابات الأرز بخنشلة، واحات تيوت بالنعامة، غابات السنبلة بالجلفة، واد الطويل بتيارت، وتين هنان بتمنراست.

وفي مجال حماية التراث الثقافي، شملت الجهود: قصبة الجزائر، قصر الداي بوهران، معالم قسنطينة، حظيرة الطاسيلي والأهقار، وادي ميزاب، قلعة بني حماد، وقصور تمنطيط ومتليلي.

هذه المقاربة التنموية تقوم على مبادئ التضامن، الحكم الراشد، والمشاركة المجتمعية، باعتبارها أسسًا رئيسية للتنمية المستدامة.أما بخصوص العالم الريفي، فقد تم إعداد استراتيجية خاصة بالتنمية الريفية المستدامة تهدف إلى:

- مكافحة الانجراف.
- تطوير زراعة الأشجار المثمرة.
- ترقية الاقتصاد الريفي وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين ظروف العيش من خلال إيصال الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز) وبرامج السكن الريفي.

وقد تُرجمت هذه الاستراتيجية عبر مئات المشاريع الجوارية التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة عبر التراب الوطني

5- تقييم الإستراتيجية الجزائرية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

5-1 -المحور الاقتصادي

أُسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية تم إنشاؤها بموجب مراسيم تنظيمية، وقد ظهرت مؤسسات التسيير بشكل مؤقت إلى حين ضبط الإطار القانوني النهائي. ومن أبرز هذه الهيئات:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية.(C.N.E.R.U)
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية.(E.G.Z.I)
- مؤسسة التسيير العقاري.(S.G.I)

المهام الأساسية لهذه المؤسسات تتمثل في استلام العقارات واكتساب ملكيتها القانونية، سواء كانت من أملاك الدولة أو ملكيات خاصة، ثم إعادة التنازل عنها للمستثمرين بعقود رسمية ومشهرة، وذلك في إطار المعاملات التجارية أو المشاريع الاستثمارية. كما تضطلع هذه المؤسسات بتهيئة العقارات من خلال أعمال التجزئة والتخطيط، إضافة إلى ترميم الهياكل الخارجية وشبكات الربط والخدمات عند الحاجة. أما الأشغال ذات الطابع الارتفاقي مثل تمرير السكك الحديدية، فتقع على عاتق المؤسسة المرتفقة، في حين تتولى المؤسسات المتخصصة أعمال التموين بالكهرباء والغاز بالتنسيق مع مؤسسة التسيير.

التغيرات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر انعكست سلبًا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية. ففي ظل النظام الاشتراكي كانت جميع المؤسسات عمومية وتعمل وفق التخطيط المركزي، لكن بعد التحول نحو اقتصاد السوق عرفت هذه المناطق حالة من الركود، مما دفع السلطات إلى محاولة إعادة بعث نشاطها عبر برامج متنوعة مثل "تأهيل المناطق الصناعية" و"المناطق المدمجة."

تقتصر مهام مؤسسات التسيير حاليًا على توفير الأمن والصيانة داخل المناطق الصناعية دون التوسع في أدوار أخرى أكثر استراتيجية.

2-5 -المحور البيئي

تمثل البيئة الطبيعية ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أن الاستراتيجية الجزائرية لم تدمج هذا البعد بشكل كافٍ على مستوى المناطق الصناعية.

- عند إنشاء العديد من المناطق الصناعية لم تُراع الاعتبارات البيئية، مما أدى إلى بروز مشكلات بيئية خطيرة كما هو الحال في المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج وعنابة.
- كثرة المراسيم والقوانين البيئية على المستوى الوطني يقابلها غياب للتنسيق مع المناطق الصناعية، الأمر الذي جعل تنفيذها محدودًا.
- أظهرت الدراسات الميدانية (مثال: برج بوعريريج) أن الصلاحيات الممنوحة للهيئات المسيرة لا تشمل الجوانب البيئية.
- المؤسسات الصناعية تعمل بشكل منفصل، دون وجود إدارة بيئية موحدة أو تنسيق بين مختلف الفاعلين.

- لا توجد استراتيجية بيئية واضحة داخل المناطق الصناعية، كما أن الإدارة البيئية تكاد تكون غائبة تمامًا.
- التوطين المكثف للمناطق الصناعية على الشريط الساحلي والمناطق الزراعية أثر سلبًا على التوزيع الجغرافي للسكان وأضر بالإنتاج الفلاحي.
- تعدد القوانين والهياكل البيئية في الجزائر لم يقابله انسجام وتكامل فعال بينها.
- الأيام التحسيسية البيئية نادرة، وغالبًا ما تُنظم فقط بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، مما يضعف الوعي البيئي المستدام.

3-5 المحور الاجتماعي

يشكل البعد الاجتماعي ركنًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه لا ينعكس بوضوح على مستوى المناطق الصناعية الجزائرية، حيث لا تراعي المناطق الصناعية الاحتياجات الاجتماعية، ولا يوجد تنسيق بينها وبين المؤسسات الاقتصادية المتواجدة داخلها، ما يجعل دورها محدودًا. وعلى الرغم من أن الخطط الاستراتيجية الوطنية تسعى إلى توفير المرافق والخدمات الاجتماعية، إلا أن غياب التنسيق مع الهيئات التكوينية أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، خصوصًا بين خريجي الجامعات والمعاهد. كما تفتقر المناطق الصناعية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية المصاحبة للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعمق الفجوة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- الخاتمة:

لقد أفضت دراستنا لموضوع المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر إلى جملة من النتائج الأساسية:

- تُعد المناطق الصناعية إحدى الآليات الحديثة لتجميع الأنشطة الصناعية وتوجيهها نحو مواقع مختارة بعناية.
- عند إنشاء منطقة صناعية جديدة، لا بد من مراعاة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان فعاليتها.
- يحقق إنشاء المناطق الصناعية أهدافًا متعددة، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- شهد مفهوم المناطق الصناعية تطورًا سريعًا خلال فترة زمنية قصيرة.
- لم يُدمج البعد البيئي والاجتماعي في سياسة توطين المناطق الصناعية إلا منذ سبعينيات القرن العشرين، إذ كان الهدف الأساسي قبل ذلك هو رفع المردودية الاقتصادية وتحقيق النمو.
- يتسم الاقتصاد الجزائري بجملة من الاختلالات البنيوية، أبرزها طابعه الريعي، انتشار الفساد، ضعف التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وتخلف القطاع الصناعي.
- تعتبر سياسة المناطق الصناعية حديثة النشأة في الجزائر، لكنها تميزت بعدم الاستقرار نتيجة لتعدد التوجهات الاقتصادية.

- لم يشهد تنظيم المناطق الصناعية استقرارًا واضحًا، حيث انتقلت من نظام اشتراكي قائم على التخطيط المركزي، إلى مناطق مدمجة، وصولًا إلى مناطق جديدة ضمن برنامج 2011–2017 الاستشرافي.
- غابت اعتبارات التنمية المستدامة عند توطين المناطق الصناعية، مما أسفر عن تلوث بيئي ومشكلات صحية.
- لم يتحقق التكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وسياسة المناطق الصناعية، الأمر الذي قلل من فعاليتها.

وعلى ضوء هذه النتائج نورد جملة من الاقتراحات:

- تعزيز المشاركة الجماعية لجميع المتدخلين في تسيير المناطق الصناعية.
- مراجعة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على بناء شراكات أكثر فاعلية تتيح الاستفادة من الخبرة في مجالات التسيير والنظم الإدارية الحديثة.
- تحقيق التكامل بين مختلف الهيئات المختصة عند اختيار مواقع المناطق الصناعية.
- تفعيل الإدارة البيئية داخل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتقليل الأضرار البيئية.
- إبرام اتفاقيات شراكة بين المناطق الصناعية الجزائرية ونظيراتها الفرنسية للاستفادة من تجاربها الناجحة.
- الانتقال التدريجي من مركزية التسيير إلى نظام أكثر لامركزية يمنح استقلالية ومرونة أكبر.
- - تزويد المناطق الصناعية بجميع المرافق والخدمات الأساسية اللازمة لضمان استدامة نشاطها.

7- قائمة المراجع:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم.. **الظرف** الاقتصادي **والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003**.
- بوزيدي عبدالمجيد. (2007). **أزمة التصنيع في الجز ائر** . جريدة الشروق اليومية.
- صالح صالحي. (2002). **الآثار المتوقعة لانضمام** الجزائر **إلى المنظمة العالمية للتجارة**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 50.
- عبد الله خبابه. (2009). **السياسة** السعرية **في إطار العولمة الاقتصادية**. دارالثقافة الجامعية ، 200.
- -كامل عبد المقصود بكري. (1998). الاقتصاد **الدولي**. مصر: مطبعة دارالجامعات.
- لعلي إبراهيم. (2002). الاستثمار **الحكومي في قطاع الصناعة ودورهـ في تنمية الصادرات في سوريا** . –الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودور هـ في تنمية الصادرات في سوريا. كلية الاقتصاد جامعة دمشق: –رسالة ماجستير غير منشورة .
- مجوبي خيرالدين. (2010). **سياسة** إعادة **بعث و تنمية الصناعة**–اليوم الدراسي . اليوم الدراسي حول المناطق الصناعية، (الصفحات 20-21). جامعة برج بوعريريج.

- مخلوف بوجردة. (2006). **العقار** الصناعي. الجزائر: دار هومة.

- ***LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES (2012);*** ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril
- Environnement– .(1997) .**Enjeux et Défis** .*revue de collectivités locale*.